لدى اجتماعه برؤساء النقابات الصناعية والإنتاجية

رئيس الجمهورية: الحكومة مكلّفة بمتابعة القضايا وتذليل العقبات

إجتمع رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مسعود بزشكيان، برؤساء النقابات الصناعية والإنتاجية في البلاد.

وقال الرئيس بزشكيان، الخميس، خلال الاجتماع: إن المعنيين بعملية الإنتاج يجب أن يشاركوا في جميع القرارات المتعلقة بالإنتاج؛ مضيفاً: إن جهودنا منصبة على أن يساهم الصناعيون والمنتجون في اتخاذ القرارات.

وأكد رئيس الجمهورية ضرورة متابعة المشاكل وإزالة العقبات، قائلاً: نؤمن بضرورة تعاوننا جميعًا لإزالة العقبات التي تعترض طريقكم أيها المنتجون والصناعيون، ولذلك سنتابع القضايا والسياسات التي طُرحت في هذا الاجتماع، وقد مثّلت بعض القضايا، كالغاز والكهرباء والطاقة، مشاكل مشتركة بين جميع المنتجين.

وأوضح: أن النواقص في مجال توفير الطاقة تتضاءل مع الإجراءات المتخذة في مجال تركيب وتشغيل الألواح الشمسية والطاقات النظيفة والمتجددة. وفيما يتعلق بمشكلة السيولة التي يواجهها الصناعيون والمنتجون، صرّح الرئيس بزشكيان قائلاً: سنعقد اجتماعاً مع وزراء الاقتصاد ومسؤولي البنك المركزي، وسنطرح مطالبكم خلاله، وسنسعى جاهدين لتحسين هذا الوضع وتصحيحه. وأضاف: إننا مكلفون بمتابعة القضايا وتذليل العقبات وسنتابع المسائل التي أثيرت خلال الاجتماع.

تقدم ملحوظ في الصناعة والإنتاج

من جانبه، أشار وزير الصناعة والمناجم والتجارة إلى الوضع المتنامي للصناعة في عام ٢٠٢٤، قائلاً: إنه على الرغم من الاختلالات في قطاع الطاقة والتحديات التي واجهتها البلاد، فإن مسار نمو الصناعة كان مقبولًا. وأضاف: إنه رغم وجود العوائق، فقد تحقق تقدم ملحوظ في مجالي الصناعة والإنتاج، وتمكّنا خلال هذه الفترة من تعويض جزء من اختلالات الطاقة من خلال محطات الطاقة الشمسية، ومحطات الدورة المركبة، وكذلك المحطات التي أنشئت من قبل الصناعات ووزارة الطاقة.

وزير الصناعة: على الرغم من الاختلالات في قطاع الطاقة والتحديات التي واجهتها البلاد، فإن مسار نمو الصناعة كان مقبولا

ووصف محمد أتابك الإجراءات والإصلاحات النقدية التي نفذتها الحكومة بأنها ضرورة حتمية، مؤكدًا أن هذا القرار الشجاع أسهم في تحقيق الاستقرار في القطاع الصناعي. وأوضح: أنه في المدى القصير ينبغي ضخ رؤوس أموال تشغيلية للمنتجين والصناعيين لضمان عدم حدوث أي خلل في سير العملية الإنتاجية.

وأشار وزير الصناعة إلى أن من بين الإجراءات المتخذة لتسهيل نشاط المنتجين، تم توحيد جميع الأنظمة المرتبطة بالصناعيين والتجار والمنتجين. وأكد أننا نسعى إلى تفعيل وتوفير رأس المال التشغيلي للمنتجين على أرض الواقع.

الإشادة بقرار الحكومة

من جانبهم، أشاد المنتجون والصناعيون بقرار الحكومة في مجال إصلاح سعر الصرف الأجنبي وايجاد تسعيرة واحدة لها، وقدموا شرحاً عن نشاطات وحداتهم.

وتضمنت بعض مطالب أعضاء النقابات الصناعية والإنتاجية "إصلاح القوانين واللوائح الداعمة للنظام المصرفي"، و"تخفيف أعباء الضرائب والتأمين"، و"إصلاح التعريفات الجمركية وتسهيل شروط ولوائح التصدير"، و"القضاء على البيروقراطية"، و"فتح الأسواق الدولية"، و"مكافحة تقاعس بعض المؤسسات"، و"الإيمان بقدرات المنتجين المحليين"، و"مكافحة الإنتاج الوهمي"، و"تنظيم عمل المؤسسات وتقليل أيام إجازاتها"، و"إقرار لوائح تدعم المنتجين والصناعيين"، و"جعل المنتجات المعدنية موجهة نحو العرض"، و"توفير طاقة مستدامة من الكهرباء والغاز للمنتجين والصناعيين".

على أيدي متخصصين إيرانيين

نصب ثاني هيكل قاعدي بحري في المرحلة ١١ من حقل بارس الجنوبي

الوفاق/ صرّح المدير التنفيذي لمجموعة بتروبارس بأن عملية تركيب الهيكل القاعدي البحري SPD11A، بوصفه ثاني هيكل قاعدي بحري في المرحلة ١١ من حقل بارس الجنوبي، قد أنجزت بنجاح على أيدي متخصصين إيرانيين، مؤكدًا أن وصول مشروع تطوير المرحلة ١١ إلى مرحلة تركيب الهيكل القاعدي يُعدّ ثمرة للتكاتف والانسجام والخبرة الفنية العالية لكوادر مجموعة بتروبارس.

وقال حميد رضا ثقفي: إن التعاون المستمر والتنسيق الدقيق مع شركة نفط وغاز بارس، إلى جانب التخطيط المحكم والإشراف المشترك على عملية تجهيز المعدات، أتاح تنفيذ عملية تركيب الهيكل القاعدي البحري بصورة آمنة، وهو ما يعكس بوضوح القدرات الهندسية والإدارية الإيرانية في إدارة المشاريع البحرية. وأضاف: إن فرق العمل في مجموعة بتروبارس نفّذت، بروح من الإلتزام والمسؤولية، مختلف مراحل تثبيت المعدات وتنسيق العمليات البحرية، مشيرًا إلى أن هذا التكامل بين كوادر مجموعة بتروبارس وشركة نفط وغاز بارس يشكّل ركيزة أساسية لإنجاح المشاريع الوطنية وضمان استمرار التقدم في المرحلة ١١ من حقل بارس الجنوبي.

ولفت ثقفي إلى أن الهيكل القاعدي البحري SP11A، بارتفاع يقارب ٧٧ مترًا ووزن يتجاوز أربعة آلاف طن مع الملحقات، جرى تركيبه في عمق يقارب ٧٠ مترًا من المياه، وعلى مسافة تُقدَّر بنحو ٦/٥ كيلومتر من موقع SPD11B في مياه الخليج الفارسي، متوقعًا أن تُستكمل عمليات دقّ ركائز الهيكل القاعدي خلال نحو ٤٥ يومًا.

وفي ختام حديثه، شدّد ثقفي على أن هذا المشروع يجسد بوضوح كفاءة المتخصصين الإيرانيين وروح التضامن بين جميع كوادر مجموعة بتروبارس، مؤكدًا أن مواصلة تطوير المرحلة ١١ ستتابع بالمنهج نفسه، وبالتعاون الفني المستمر مع شركة نفط وغاز بارس.

ويُعدّ حقل بارس الجنوبي للغاز، أحد أكبر الحقول الغازية المستقلة في العالم، ويقع على الخط الحدودي المشترك بين إيران وقطر في مياه الخليج الفارسي، على مسافة تقارب ١٠٠ كيلومتر من الساحل الجنوبي لإيران. وتبلغ المساحة الإجمالية للحقل نحو ٩٧٠٠ كيلومتر مربع، منها ٣٧٠٠ كيلومتر مربع ضمن السيادة الإيرانية، وقد وُضع تطويره ضمن برامج وزارة النفط بهدف تأمين الغاز اللازم لحقن الحقول النفطية، وتزويد القطاعات الصناعية ومحطات الكهرباء، وتغطية الاستهلاك المنزلي والتجاري، فضلًا عن تأمين لقيم الصناعات البتروكيميائية وتصدير الغاز والمكثفات الغازية والغاز المسال والكبريت.

وتُعدّ المرحلة ١١ من حقل بارس الجنوبي آخر مراحل المشروع المتكامل لتطوير الحقل، الذي يضم ٢٤ مرحلة تطويرية.

بتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء قرية كرمانشاه اللوجستية

فصل جديد في ترانزيت السكك الحديدية غرب إيران

الوفاق/ دخل قطاع الترانزيت بالسكك الحديدية في غرب إيران مرحلة جديدة، مع توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء قرية كرمانشاه اللوجستية في محافظة كرمانشاه، في خطوة تهدف إلى تعزيز البنى التحتية للنقل والتجارة الإقليمية، وترسيخ موقع المحافظة كمحور لوجستي حيوي على بوابة إيران الغربية.

وجرى توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بالاستثمار في إنشاء وتشغيل قرية كرمانشاه اللوجستية، بهدف تطوير البنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية وتعزيز المكانة الترانزيتية للمحافظة بوصفها المدخل الغربي للبلاد باتجاه العراق وإقليم كردستان، بحضور عدد من مسؤولي قطاع النقل والصناعة، وذلك يوم الإثنين (١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦)، في مبنى شهداء السكك الحديدية المركزي.

وأشار نائب وزير الطرق والتنمية الحضرية والمدير التنفيذي لشركة السكك الحديدية جبار علي ذاكري، خلال مراسم التوقيع، إلى أن كرمانشاه تُعدّ واحدة من ١٧ مركزًا لوجستيًا مصادقًا عليها على مستوى البلاد، مؤكدًا الدور المحوري لهذه القرية في دعم التنمية الاقتصادية لغرب إيران، وضرورة الارتقاء بالبنى التحتية الحيوية للنقل والتجارة في هذه المنطقة.

وقال ذاكري: إن مشاركة واستثمار القطاع الخاص، بالاستفادة من أراضي المدن الصناعية، يُعدّ من المتطلبات الأساسية لدفع هذا المشروع الاستراتيجي قدمًا وضمان نجاحه واستدامته. وأضاف: إن حجم نقل البضائع بالسكك الحديدية في محافظة كرمانشاه، وفي أفق عشر سنوات، ومن دون احتساب الربط السككي لخط خسروي - بغداد، يُتوقع أن يصل إلى خمسة ملايين طن. ولفت ذاكري إلى أن رفع سرعة هذا المحور مدرج على جدول أعمال السكك الحديدية، موضحًا أنه بعد إيفاد لجنة تحديد السرعات، سترتفع سرعة أجزاء من هذا المسار ابتداءً من الأسبوع المقبل من ٨٠ إلى ١٠٠ كيلومتر في الساعة.

ترانزيت شهري بواقع ١٠٠ ألف طن لأفغانستان

وفي محور آخر من تصريحاته، اعتبر المدير التنفيذي لشركة السكك الحديدية أن الارتفاع الملحوظ في حجم العبور بالسكك الحديدية مع أفغانستان يُعدّ من أبرز إنجازات دبلوماسية النقل والعبور الحديدية في الحكومة الرابعة عشرة، مشيرًا إلى أن مسار السكك الحديدية الإيراني نحو أفغانستان يشكّل طريقًا مناسبًا لنقل بضائع إقليم كردستان العراق والعراق إلى أفغانستان.

وأوضح أن إجمالي البضائع التي عبرت إلى أفغانستان خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٥ بلغ نحو ١٥ ألف طن، قبل أن يرتفع حاليًا إلى ٥١٠ آلاف طن، منها ٩٠ ألف طن خلال شهر كانون الثاني/ يناير وحده، متوقعًا أن يصل هذا الرقم خلال شهر شباط/ فبراير إلى ١٠٠ ألف طن شهريًا.

وأكد ذاكري أن الأفق القريب لحجم النقل الدولي إلى أفغانستان يُقدَّر بنحو ١/٥ مليون طن خلال العام المقبل، موضحًا أن هذا الرقم يشمل البضائع التصديرية الإيرانية والبضائع الدولية المتجهة إلى مقصد شمتيغ.

الأمين العام لبيت الصناعة والتعدين والتجارة:

تعدد أسعار الصرف وفّر مكاسب ريعية غير مبررة

الوفاق/ أكد الأمين العام لبيت الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني أن سياسة تعدد أسعار الصرف وفّرت مكاسب ريعية غير مبررة لفئة محددة، معتبرًا أن هذا النهج لم يكن فقط مضرًا بالاقتصاد الوطني، بل أدى إلى بروز انحرافات واختلالات ومفاسد مالية واقتصادية.

وقال آرمان خالقي، في مقابلة مع وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا": أن تعدد أسعار الصرف، سواء في إطار سعر «نيما» أو السعر التفضيلي، شكّل ريعًا خاصًا للجهات القادرة على الوصول إلى مصادر العملة، ما أدى إلى تشكّل طوابير انتظار امتدت لأشهر للحصول على هذه الموارد.

وأضاف: إن الفارق بين سعر الصرف الحكومي وسعر السوق الحرة أوجد منافع إضافية لبعض الأطراف، موضحًا أن العملة التي خصصتها الحكومة للواردات والسلع الأساسية لم تصل في كثير من الحالات إلى الهدف المحدد أو إلى المستهلك النهائي، بل انحرفت عن مسارها الأصلي.

ولفت خالقي إلى أن الحكومة، في سبيل ضبط السوق، اضطرت إلى التدخل الإداري في تحديد سعر الصرف أو التلاعب به، مؤكدًا أن هذا التدخل جرى من دون انسجام مع السياسات النقدية، وكان في المحصلة على حساب الاقتصاد الوطني. وأوضح أن سياسة تعدد أسعار الصرف كان ينبغي إلغاؤها في وقت سابق، مشيرًا إلى أن سعر الصرف التفضيلي لم يكن منسجمًا مع واقع السوق الحرة، ما أدى إلى اتساع الفجوة السعرية وارتفاع الاختلالات في سوق السلع الأساسية. وشدّد الأمين العام لبيت الصناعة والتعدين والتجارة على أن شروع الحكومة في إلغاء تعدد أسعار الصرف ترافق مع ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع الاستهلاكية، موضحًا أن هذا الارتفاع يعود إلى تثبيت سعر الصرف الحكومي لسنوات طويلة في السابق، وليس إلى القرار الأخير بحد ذاته.

سوء استخدام العملة التصديرية

وأشار خالقي إلى أنه لو جرى تعديل سعر الصرف الحكومي تدريجيًا وبالتوازي مع سعر السوق الحرة، لما انتقل الضغط الاقتصادي دفعة واحدة إلى المواطنين، ولكان من الممكن توزيع الأثر على مدى سنوات بصورة أكثر توازنًا، وقال: أن اعتماد آلية التوزيع العادل للعملة يتيح اليوم للمصدرين والمستوردين التوصل إلى اتفاقات مباشرة لتأمين العملة المطلوبة، من دون الاعتماد على القنوات الريعية السابقة.

ونوه خالقي إلى أن تصدير السلع على أساس سعر صرف حكومي كان بمثابة تقديم دعم غير مباشر لاقتصادات أخرى، ما أدى إلى استفادتها على حساب الاقتصاد الوطني، مؤكدًا أن الجهات التي أساءت استغلال هذه الآلية ستخرج تدريجيًا من دائرة التصدير. واختتم نائب رئيس لجنة الضرائب والعمل والضمان الاجتماعي في غرفة التجارة بالتأكيد على أن المرحلة الحالية لن تسمح بالدخول إلى الأسواق العالمية إلا للمنتجات القادرة على المنافسة، والتي تعمل على رفع الإنتاجية وتعزيز سلسلة القيمة.